تركيبة السوق الحالية والتي لا يمتلك فيها مواطنو المملكة سوى 15 % لا تتيح وضع حد أدنى للأجور

تحديات كثيرة تواجه السعوديين للعمل في القطاع الخاص

الرياض - «العربية نت» : على الرغم من أن مرحلة بناء الثقة ما بين السعوديين والقطاع الخاص تسير بخطى تصاعدية، لكن تبقى الأجور في القطاع الخاص دون المتوقع، وسط دعوات لإيجاد تشريعات ترفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص.

وتؤكد وزارة العمل السعودية أنها تمكنت من توظيف ما يزيد عن 750 ألف سعودي وسعودية في سوق العمل خلال السنوات الأربع الماضية، وهي أرقام تشير للتقدم إيجابي حول توفير فرص العمل، إلا أن ارتفاع نسبة البطالة إلى إحدى عشر فاصلة سبعة في المئة يبقى مقلقا.

الشاب السعودي محمد الرشيد يتحدث حول تجربته بالقول «عملت في القطاع العام لمدة سنتين في وزارة العدل، بعدها توجهت للقطاع الخاص، وعملت لمدة 10 سنوات فيها، ولا زلت ، وقد بدأت بالعمل موظف استقبال براتب 1500 ريال شهريا، والآن الحمد لله وصلت إلى مدير علاقات حكومية وعامة في الشركة، وحققت جزءا من طموحي».

وفي رده على سؤال حول أبرز الصعوبات التي واجهها كشاب سعودي للعمل في القطاع الخاص؟ أجاب محمد الرشيد الصعوبات عادة تكون في وقت العمل، خاصة إذا كان على فترتين فإنه سيكون متعبا مع ضعف العائد أو ضعف الرواتب، وبسؤاله كشاب سعودي في القطاع الخاص، هل تشعر أن حقوقك واضحة بالنسبة لك، وأن العائد المادي مجزي، وأن المكان الذي تعمل فيه مكان آمن؟ فقال «حقوق الموظف أو العامل، هي مقننة طبعا بنظام وزارة العمل، وملتزمة فيها أغلب الشركات، حقوقنا واضحة، فالحقوق التي للموظف واضحة».

من جانب آخر يذكر فيصل الرويس مختص في شؤون الموارد البشرية..... «بالطبع من الصعب أن تحدد نسبة الأمان من عدمها في العمل، وقال «أستطيع القول إن القطاع الخاص هو قطاع آمن بالنسبة للسعوديين، وخلال السنتين الماضيتين ارتفع الوعي، وانتعش الإقبال على العمل في القطاع الخاص، بالإضافة الى ذلك فإن التشريعات التي أطلقتها وزارة العمل ساعدت في موضوع بناء الثقة.

وحول الحديث عن وضع حد أدنى للأجور يؤكد وكيل وزارة العمل السعودية أحمد الحميدان بأن تركيبة السوق الحالية والتي لا يمتلك فيها السعوديون إلا 15% سيعتبر قرارا غير مناسب، وهو يعني أن أي تعديل في الأسعار عند وضع حد أدنى للأجور للجميع، بالقول إن المحاسب قد يصل راتبه الى 7 آلاف ريال ، فهذا يعني أن أكثر من 154 مليار الأموال المهاجرة سوف ترتفع الى 500 مليار.

في الجانب الآخر يؤكد القطاع الخاص أنه ماضي في استيعاب المزيد من السعوديين، إلا أن هذا الاستيعاب يجب أن يكون دعماً لسير أعماله في الدرجة الاولى، حيث القيمة المضافة هي الفيصل في هذه المسألة.

على الجانب الآخر يؤكد خالد المزيني مدير الشؤون الإدارية في المزيني العقارية حول أبرز التحديات التي تواجه القطاع الخاص، وتحد من توظيف السعوديين في القطاع الخاص؟ بالقول «هي تحديات كثيرة، لكن من أهم هذه التحديات هو موضوع الخبرة السابقة للموظف، وهوعامل مهم، حيث إن بناء خبرة للموظف خاصة للخريجين تتطلب وقتا، وبالتالي فإن القطاع الخاص غالبا ما يبحث عن الخبرة، وهو أمر لا زلنا نحاول سد الفراغ فيه».

في هذا الجانب يؤكد محمد الرشيد على أهمية الطموح والإرادة للنجاح في العمل بالقطاع الخاص ويرى بأن النجاح هو حليف الجادين وأصحاب العزيمة.

الى ذلك تؤكد وزارة العمل السعودية «أن برنامج نطاقات قد أسهم في رفع أجور نحو مليون ومئة ألف سعودي في القطاع الخاص إلى أكثر من ثلاثة آلاف ريال خلال السنوات الأربع الماضية.

عمل السعوديين في القطاع الخاص تعوقه عراقيل كثيرة

دبي تدرس إلزامية التأمين على الممتلكات العقارية

تدرس دائرة الأراضي والأملاك في دبي، وضع آليات ملزمة للتأمين على الممتلكات العقارية، تمهيدا لإقرار إجراءات تنفيذية تحدد نوع التأمين المطلوب لكل مبنى، والجهة المفوضة لاستكمال عملية التأمين، وطرق سداد الأقساط، وتسوية المستحقات في وقوع أي حادث، بحسب سلطان بطي بن مجرن مدير عام الدائرة.

وقال بن مجرن، إنه سيتم الانتهاء من دراسة هذه الإجراءات في غضون الشهرين المقبلين على أن يتم البدء في تطبيقها مباشرة، وفقا لما نقلته صحيفة «الاتحاد».

ولفت إلى أن الإجراءات والآليات المرتقب إقرارها خلال المرحلة المقبلة ستكون بديلة للآليات الحالية مما يسهم في تسهيل مهمة الجمعيات والمطورين والشركات في استخراج وثائق التأمين وطرق تسوية المستحقات في حال وقوع أي حادث.

وأضاف ابن مجرن أن الدائرة عاقدة العزم على تنظيم عملية التأمين على الممتلكات العقارية بالشكل وبالطريقة التي تحافظ على حقوق جميع الأطراف، لافتا إلى أن الإجراءات المرتقبة ستحدد دور المطور وجمعيات الملاك على هذا الصعيد.

ومن المقرر أن تحدد الدائرة الإجراءات الواجب اتخاذها للحصول على التغطية التأمينية للمبنى بموجب وثيقة تأمين شاملة ضد الأضرار أو الهلاك الناجمة عن الحريق أو الانفجار أو الحريق أو البرق أو العاصفة أو الإعصار أو السيول وبكامل قيمته الاستبدالية.

ويشمل التأمين على الممتلكات العقارية، تغطية الأصول التي يمكن التأمين عليها، وضد المسؤولية عن الأضرار في الممتلكات أو الإصابة الجسدية لأي شخص.

عقارات دبي قد تخضع للتأمين الإلزامي

عبر الموقع الإلكتروني الذي أطلقته عن طريق وزارة الاتصالات ويوجه للخارج فقط

مصر: بدء حجز 3138 قطعة أرض في 3 مدن لـ «المغتربين»

القاهرة - «وكالات» : بدأ أمس الاثنين حجز 3138 قطعة أرض مميزة في 3 مدن جديدة بمصر ضمن المرحلة الثانية من مشروع «بيت الوطن» الذي يتم من خلاله طرح أراض للمصريين في الخارج بالدولار، على أن يتم الحجز على الموقع الإلكتروني الذي يتم إطلاقه عن طريق وزارة الاتصالات، وسيتم توجيهه للخارج فقط .

وقال الدكتور مصطفى مدبولي، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، إن المدن التي سيتم طرح الأراضي بها ضمن المرحلة الثانية من المشروع، هي: القاهرة الجديدة والشيخ زايد ودمياط الجديدة، مؤكدا أنه يمكن للمتقدم حجز قطعتين فقط على اعتبار أن الأراضي المطروحة ليست مدعمة.

وأضاف الوزير: «تم تثبيت سعر الأراضي في المرحلة الثانية، حيث لم يزد سعر أي مدينة عن المرحلة الأولى، لدعم أبناء مصر المغتربين، خاصة وأن الهدف الأساسي للمشروع، هو الربط بين الوطن وأبنائه في الخارج، بإتاحة أراض لهم ولأبنائهم وأحفادهم»، مؤكدا أن العائد المتوقع من هذه الأراضي يصل إلى مليار و166 مليون دولار.

واشار المهندس خالد عباس، مساعد الوزير للشؤون الفنية، إلى انه سيتم طرح 2500 قطعة في مدينة القاهرة الجديدة، بسعر 450 دولار للمتر، بينما سيتم طرح 311 قطعة في مدينة الشيخ زايد، بسعر 610 دولار، بجانب طرح 372 قطعة في مدينة دمياط الجديدة بسعر 385 دولار، موضحا أن الدفعة المقدمة بالدولار من سداد مقدمات الأراضي تصل إلى 292 مليون دولار. وأوضح عباس أن مساحات القطع المطروحة بين 600 إلى 1000 متر مربع، وسيتم البناء على 50 % من مساحة الأرض، والسماح ببناء بدروم ودور أرضي و٣ أدوار متكررة.

ولفت عباس إلى انه سيتم سداد 25 % من قيمة الأرض كدفعة مقدمة، والباقي على 5 سنوات، وفي حال سداد كامل الأقساط كدفعة واحدة سيتم خصم 15 % من إجمالي ال 75 % المتبقية، أي سداد نحو 64 % من القيمة المتبقية، مشيرا إلى انه يتم الحجز والسداد عن طريق تحويل بنكي من الخارج بالدولار أو من الداخل من الحسابات الشخصية للحاجز بالدولار أيضا، شريطة أن يكون الحساب بالداخل قد تم فتحه قبل 31 ديسمبر الماضي.

وأكد عباس أنه في حال عدم سداد كامل المقدم بقيمة 25 % يتم حجز القطعة المختارة على الموقع الإلكتروني بشكل مبدئي، على أن يتم الحجز نهائيا وعدم السماح لأحد بحجزها عقب سداد المقدم كاملا.

البناء في المدن الجديدة يجذب المصريين في الخارج

التقديرات تتحدث عن موارد تتراوح بين 1.2 إلى 3 ملايين دولار يومياً

نفط داعش .. كيف يبيعه ومن يشتريه؟!

كمية النفط التي يبيعها «داعش» تتراوح بين 1.2 إلى 3 ملايين دولار يوميا

«العربية نت» : لم يكن تحرك داعش صوب منطقة الجزيرة السورية واستيلاؤه على أجزاء كبيرة منها اعتباطيا، فالتنظيم الذي غدا أغنى التنظيمات الإرهابية في العالم، أقوته رائحة النفط الآتية من هذه المنطقة الغنية منذ البداية، فسيطرته عليها ضمنت له أهم مورد لبقائه وتمدده إلى جانب مصادر تمويل أخرى ثانوية.

وإذا كان من الصعب تحديد قيمة المداخيل التي تدرها تجارة النفط السوري على التنظيم بدقة، فالتقديرات تتحدث عن موارد تتراوح بين 1.2 إلى 3 ملايين دولار يوميا.. أرقام مهولة تدفع لطرح سؤال مفاده لمن يبيع داعش النفط؟

من الواضح أن النظام السوري ما زال يحصل على الطاقة رغم استيلاء داعش على معظم آبار النفط السوري الواقعة في منطقة الجزيرة، ورغم الدعم الإيراني والروسي المستمر منذ اندلاع الثورة في سوريا، إلا أن هذا الدعم بحسب خبراء لا يستطيع تأمين حاجات النظام اليومية من النفط بالشكل القائم حاليا، ما يؤشر لوجود صلة بين اكتفاء النظام لجهة الطاقة ووجود قنوات اتصال بينه وبين تنظيم داعش، تضمن له شراء النفط من التنظيم ذاته الذي يدعي محاربته.

يقول الدكتور أسامة قاضي، رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا في تصريح للعربية.نت: «في ضوء الأزمة الخانقة التي يعاني منها الاقتصاد السوري والمحاولة المستميتة من قبل النظام للظهور بمظهر المتحكم باقتصاد البلاد، لجأ الأخير إلى جانب الدعم الإيراني الذي يصل إليه عن طريق العراق، إلى التعامل مع تنظيم داعش المسيطر على غالبية نفط سوريا».

وتشير المعلومات إلى أن ما يسمى بـ «والي الرقة» المدعو بابي لقمان يشكل حلقة الوصل بين تنظيم داعش والنظام السوري، فهو المكلف بإدارة عمليات تزويد النظام اليومية بالنفط والغاز.

يوضح رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا: «هناك معلومات تفيد بوجود صفقة عقدها النظام مع تنظيم داعش فيما يخص حقل تويبان، بإشراف ما يسمى بـ «والي الرقة» أبو لقمان في بداية ابريل 2014، حين فرض داعش سيطرته على الحقل وعلى جميع أملاك الشركة النفطية في المنطقة، وباستشارة من أحد عناصر لواء «أويس القرني» المنضمين إلى داعش، تم حينها التوصل إلى اتفاق مع النظام السوري لتوقيع عقد ينص على قيام التنظيم بحماية الحقل وتأمين وصول المواد الخام إلى مصافي النظام، فيما يقوم الأخير بتأمين الصيانة والمهندسين لإدارتها، على أن تقسم الأرباح إلى قسمين: 60% للنظام و 40% لتنظيم داعش».

يتابع د. قاضي: «لقد قام النظام بإرسال عدة ورشات لصيانة تلك المصافي آخرها منذ فترة ليست بالبعيدة، وتفيد معلومات بأن النظام يشتري مادة المازوت من تنظيم داعش بـ 55 ليرة سورية ليبيعها للمواطن السوري بـ 125 ليرة».

ويرى د.قاضي أن «التفاهمات بين النظام وتنظيم داعش في ما يخص الحصول على الغاز أكبر بكثير من مسألة النفط، خاصة من معمل تويبان جنوب مدينة الطبقة ومعمل كونيكو قرب دير الزور، بالإضافة إلى إمدادات الغاز لمحطات توليد الكهرباء التابعة للنظام في دير الزور كذلك، وخط نقل الغاز العربي لمحطات توليد الكهرباء لدى النظام في كل من محردة واللاذقية ودمشق والسويداء».

رسملة بنوكها ب 11 مليارا لن تذهب للحكومة

إصلاحات اليونان كفيلة بضخ 7 مليارات يورو في الخزينة

بروكسل - برلين - «وكالات» : ذكرت صحيفة «بيلد» الألمانية أمس أن قائمة الإصلاحات التي ستقدمها الحكومة اليونانية ستدر على أثينا أكثر من سبعة مليارات يورو خصوصاً من خلال التصدي للتهريب وفرض ضرائب على الثروات الكبيرة.

وحسب الصحيفة الواسعة الانتشار التي قالت إنها حصلت على معلوماتها من مصادر قريبة من الحكومة اليونانية، فإن الخطة التي ستقدمها حكومة الكسيس تسيبراس إلى الدائنين (الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والبنك المركزي الأوروبي) تنص على مكافحة تهريب البنزين والسجائر، الأمر الذي سيتيح للدولة اليونانية ربح 1.5 مليار و800 مليون يورو على التوالي.

كذلك تنص خطة الحكومة اليسارية الراديكالية على الحصول على 2.5 مليار يورو من الضرائب التي ستفرض على الثروات اليونانية وعلى الأثرياء، وكذلك الحصول على 2.5 مليار يورو من خلال تحصيل ديون ضرائبية من الأفراد والشركات، حسب الصحيفة.

وحسب أرقام الصحيفة الألمانية فإن الحكومة اليونانية ستحصل هكذا على حوالي 7.3 مليار يورو من العائدات.

ويجب أن تقدم أثينا قائمة بالإصلاحات إلى شركائها للموافقة عليها. وتأمل الحكومة اليونانية أن تقنع شركاءها بالتزام محدد بالأرقام في مجال محاربة الفساد والتهرب من دفع الضرائب.

الذهب قرب أقل سعر في 7 أسابيع بعد اتفاق اليونان

الذهب قرب أقل سعر بعد اتفاق اليونان

سنغافورة - «رويترز» : حوم الذهب قرب المستوى المهم 1200 دولار للأونصة اليوم الاثنين، وهو أقل سعر له في سبعة أسابيع مع انحسار دعم المعدن الذي يعتبر ملاذا آمنا بعد إبرام اتفاق بشأن ديون اليونان إلى جانب تأثير غياب الصين المستهلك الرئيسي للذهب.

وبحلول الساعة 0749 بتوقيت غرينتش استقر السعر الفوري للذهب دون تغير يذكر عند 1202.70 دولار للأونصة، بعد أن هبط إلى 1197.95 دولار في الجلسة السابقة مع انحسار الشراء. وتراجع المعدن للأسبوع الرابع على التوالي يوم الجمعة.

وقال مسؤولون من الجانبين إن وزراء مالية منطقة اليورو توصلوا إلى اتفاق لتمديد برنامج الإنقاذ المالي لليونان المثقلة بالديون لأربعة أشهر.

وقال جيمس ستيل المحلل في اتش.اس.بي.سي «في ظل الغياب المؤقت للصين عن السوق والتقدم الواضح على صعيد إنقاذ اليونان فإن المسار الأسهل هو الانخفاض على ما يبدو بالنسبة للذهب والفضة على حد سواء.»

وانخفضت الفضة 0.2 بالمئة إلى 16.26 دولار للأونصة. وارتفع البلاتين 0.1 بالمئة ليسجل 1162.74 دولار وزاد البلاديوم0.4 بالمئة إلى 780.22 دولار للأونصة.